استثمار التنمية المستدامة في التعليم

أ.د.جنان صادق عبد الرزاق

قسم الدراسات الاقتصادية

مركز المستنصرية للراسات العربية والدولية

المستخلص:

ان التأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية والانسان هو الهدف من التنمية وهو المنفذ الريئسي والمستفيد الأول.وان الانسان لا بد ان يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به ..وتأسيساً على أهمية التعليم وعلاقته بالتنمية، وضرورة بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كماً وكيفياً في الدول النامية بصفة عامة، وفي العراق بصفة خاصة

يهدف البحث الى بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري،

وتكونت هيكلية البحث لغرض اثبات او نفي فرضية البحث والوصول الى حل للتساؤل المطروح في مشكلة البحث فقد قسم البحث الى المحاورالاتية المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتعليم والتنميةوالمحور الثاني:واقع التعليم في العراق.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي :

١- إن النظام التعليمي في العراق حكوميا ولجميع المراحل الدراسية إذ تقوم الدولة بتوفير اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمسلتزمات التربوية وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية.

٢- يعد الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في اي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الانتاج وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة انتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي.

٣- لقد التزمت الدولة العراقية وفق مبادئ الدستور العراقي ٢٠٠٥، بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوي لجميع العراقيين. وخلال العقدين الاخيرين، تعرض التعليم في العراق، إلى تدهور طال جميع مرافق العملية التعليمية، مما يتطلب وقفة

حقيقية وجادة تضمد الجراح وتسرع في عمليات الصالح، لتحقيق ألاهداف ذات الصلة بإستراتيجية الصالح الاقتصادي.

٤- توجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة ، والكوادر الفنية والإدارية ، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام

ومن اهم التوصيات التي خرج بها البحث

١-يجب ان تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الامية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان

٢-أن توفر الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله.

٣-أن يكون محور التوسعات والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية الفعالة.

٤-جذب المعلمين والمعلمات ممن يتميزون بقدرات فكرية واجتماعية فائقة من الطراز الأول وذلك بدفع رواتب مجزية لهم ،وتحمل نفقات توفير التقنية في المدارس ، وتدريب المعلمين والإداريين تدريباً فعالاً.

٥-يجب على الحكومة ان تحاول امتصاص البطالة بتشغيل افراد منتجين ومؤهلين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة، ايضاً السياسة الاقتصادية يجب ان تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على كافة افراد المجتمع وليس حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية والمحزوبية، أي الانتماء إلى أحزاب معينة، فضلاً على القضاء على انتشار الفساد الذي استنزفه الثروات العراقية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، التعليم في العراق ، الاستثمار ، واقع الاستثمار

المقدمة:

يعد التعليم بمختلف مستوياته الركيزة الاساسية في بناء المجتمع وتطوره من خلال الاستثمار الامثل للموارد البشرية بشكل يتناسب مع طموحاته والحصول على العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والتعليم لافراد المجتمع ضرورة ملحة لاجل تكوين

الشخصية وبناء المستقبل منذ القدم، وبتطور المجتمعات تكون الحاجة الى التعليم اكثر الحاحاً، فكلما تقدمت العلوم وهيمنت التكنولوجيا الحديثة على مختلف مرافق الحياة زادت حاجة المجتمع الى تعليم ابناءه وتدريبهم على مختلف صنوف العلم والتكنولوجيا. كما يعد التعليم من اهم عوامل بناء رأس المال البشري والتنمية ويؤدي التطور فيه الى دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق زيادة دخل الفرد والتحفيز على العمل والتحصيل العلمي عالي المستوى. لقد شكل التعليم محورا رئيسيا لكافة خطط التنمية كما انه ركيزة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز أهمية التعليم من خلال تطوير الكوادر البشرية لتحقيق التنمية الشاملة، وان النمو الاقتصادي لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف التنموية وخاصة القضاء على الفقر والبطالة والأمية والتي تنتج عن قصور في امتلاك رأس المال المالي، وعن سوء استغلال رأس المال المادي، وضعف ورداءة كفاءة رأس المال البشرى.

مشكلة البحث : وتتعلق مشكلة البحث بالإجابة على التساؤل الرئيسي الاتي :

ما هو دور التعليم في دعم التنمية الاقتصادية في العراق في ضوء تحديات العصر اي تسارع التقدم العلمي والتحول نحو اقتصاد المعرفة ؟

أهمية البحث: التأكيد على قيمة التعليم في دعم التنمية والانسان هو الهدف من التنمية وهو المنفذ الريئسي والمستفيد الأول.وان الانسان لا بد ان يجعل نتاجاته وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به ..وتأسيساً على أهمية التعليم وعلاقته بالتنمية، وضرورة بذل المزيد من الجهود نحو إصلاحه كماً وكيفياً في الدول النامية بصفة عامة، وفي العراق بصفة خاصة

هدف البحث : يهدف البحث الى بيان دور الاستثمار في التعليم وتكوين رأس المال البشري،

فرضية البحث : أن عدم تقدم التعليم او الارتقاء به يمثل عقبة رئيسة امام تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق ، اي إن قلة التحصيل التعليمي، ورداءة نوعيته في العراق يؤدي إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي.

هيكلية البحث: لغرض اثبات او نفي فرضية البحث والوصول الى حل للتساؤل المطروح في مشكلة البحث فقد قسم البحث الى المحاورالاتية :

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتعليم والتنمية .

المحور الثاني:واقع التعليم في العراق.

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للتعليم والتنمية

اولا: مفهوم التعليم

يهدف التعليم إلى مساعدة الفرد في مواجهة المتغيرات الحضارية الاجتماعية والتقنية سواء في مجال العمل أو المجتمع، تحقيقا للتكامل والترابط بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، وصولا إلى النهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإنمائها، وحشد طاقات البيئة والاستفادة منها وذلك طبقا لخطط وإجراءات تنظيمية، تقوم بدور الوسيط بين هذه الطاقات كمدخلات، وبين المخرجات المستهدفة كنتائج متوخاة[١]

ويأخذ التعليم عند بعض المفكرين معنى التدريب من أجل التغيير، وتعزيز التعلم الذاتي على مستوى كل من الفرد والجماعة، ولا يعني وصفه بمستمر، أنه ليس له حد يقف عنده، فهو قد يتوقف، ولكنه لا يلبث حتى يبدأ مجددا نظرا لحاجة تطرأ، سواء أكانت ممثلة في ظروف البيئة والمجتمع أم مستجدات الحضارة، لاسيما التقنيات التي يتوصل إليها العقل البشري من حين لآخر، مما يستدعي استمرار التدريب والتعايش معها، كي لا تستبد بالمجتمع الحاجة ولكي يتمكن من مواكبة العصر [٢].

وقد أشارت منظمة اليونسكو في برنامج وميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بأن ((التعليم هو عملية تعلم تبدء منذ الولادة لتأخذ مكانها في العائلة والمجتمع والاكثر في المدرسة ، انه الاداة الاولية لتحول المجتمع وتقوية قدرات الناس لتحويل رؤاهم للمجتمع الى الحقيقة، فالتعليم يبني القدرات للتفكير بمستقبل مشرق. تضمن نوعية التعليم، محتويات وطرق مخرجات التعليم بالاضافة الى القيم مثل السلام، حقوق الانسان، المواطنة الديمقراطية، التسامح، فهم التواصل الحضاري((وقد بين تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٦ بأن فوائد التعليم الاوسع نطاقا تتضح من المقارنات فيما بين البلدان، ففي عام ١٩٦٠ كان دخل الفرد في الباكستان وكوريا الجنوبية متماثلا، في حين كانت نسبة القيد في المدارس الابتدائية شديد الاختلاف فبينما كانت تبلغ(٣٠%) في الباكستان كانت هذه النسبة(٩٤%) في كوريا ، وقد اعزى هذا التقرير بأن ذلك كان من الاسباب الرئيسة في جعل نصيب الفرد من الناتج المحلي في كوريا يرتفع على مدى الاعوام الخمس والعشرين الماضية ليصل الى ثلاثة امثال نصيب الفرد في الباكستان. كذلك اوضح التقرير المذكور بان فوائد التعليم تتباين من حيث الانتاجية وفقا للتكنولوجيا المتاحة [٣].

ثانياً : مفهوم التنمية:

أن التنمية –لغويا- هي من النمو،فعله الثلاثي :نما ينمو، بمعنى " زاد وكثر،يقال "نمى الزرع، ونما الولد ،ونما المال" ومن ثم فهو بمعنى "كبر وازداد". والفرق اللغوي بين (النمو) و)التنمية(هو أن النمو يحمل معنى "التلقائية" بينما تحمل التنمية معنى "التدخل" لإحداث هذا النمو أو توجيهه وجهة معينة [٤]

والتنمية بأبسط معانيها تعني التطور والتقدم نحو الأفضل ومواكبة التغيرات والتجديدات المتسارعة في عالمنا،حيث يشمل هذا التطور كافة مجالات الحياة المختلفة،وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها ومصادرها وإمكانياتها المادية والبشرية، والإنسان بالطبع أثمن هذه المصادر[٥].

وقد شاع استعمال لفظ التنمية في السنوات الأخيرة خاصة عند الحديث عن تنمية المجتمعات في الجوانب المادية وبالتحديد الاقتصادية والاجتماعية وفي مجالات مثل : التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات ، ومن هنا فإن الغالب في الحديث يكون عن الجوانب المادية منها ، وتأثر مستوي دخل الأفراد بها وارتفاع استهلاكهم لسلع معينة ومدي استفادتهم من برامج تنموية معينة وغيرها . ولقد تعددت مفاهيم التنمية واختلفت باختلاف المنظور الذي نراها من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والسياسي والديني[٦].

وهناك من يشير إلى هدف التنمية بأنها تنمية المجتمع تهدف إلى " نقل ذلك المجتمع من حالة التخلف إلي حالة التقدم . وهذا الانتقال يتطلب تغييرًا جذريًا وجوهريًا في أساليب الإنتاج المستخدمة وفي البناء الاجتماعي والثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية، والتنمية تعني تفجير الطاقات لتحقيق تغيير جذري في أساليب الإنتاج تفيد منه الغالبية العظمي من شعوب الدول النامية .[٧] " أن التغيير الجذري لا يمس أساليب الإنتاج فقط ، وإنما هو تغيير جذري في كيان المجتمع كله ماديًا ومعنويًا وروحيًا[٨].

كما تعني التنمية بأنها "عملية شاملة تهدف لإحداث تغيير حضاري ، يزيد من قدرة المجتمع الذاتية على الاستجابة لإشباع الحاجات الأساسية (المادية والفكرية والروحية والإبداعية) المتجددة لكل من الفرد والمجتمع على السواء[٩]

وتعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها " العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتنمية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها

بأقصى ما يمكن (١٠) ويشير إلى أن مفهوم التنمية قد تطور تاريخيًا على ثلاث مراحل هي : التنمية اقتصادية وساد هذا الاتجاه في الستينات من القرن العشريـــــــــن

العقد التنموي الأول(، وتنمية بشرية محورها الإنسان وساد هذا الاتجاه في السبعينات)العقد التنموي الثاني(، والتنمية المستدامة وتبدأ هذه المرحلة بنهاية السبعينات (العقد التنموي الثالث) الأمر الذي أدي إلى ظهور مفهوم متكامل للتنمية في العقد الثالث يتضمن توفير الحاجات الإنسانية وتحقيق المشاركة الاجتماعية إلى جانب الحاجة إلى نظام عالمي يضمن التعاون ويحقق السلام والاستقرار ويعطي أولوية لدول العالم الثالث[١١] .

وتعرف التنمية الشاملة بأنها " عملية أو مجموعة عمليات تغيير هادفة تتضافر فيها جهود الأفراد والمجتمع بمختلف مؤسساته للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني المادي والمعنوي على السواء لتحقيق الرفاهية والسعادة التي ينشدها الفرد والمجتمع أو تحقيق درجـــــــة عالية منها[١٢]

ومما سبق يمكن تعريف التنمية بأنها "عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية علي إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال خطة زمنية معينة.

تعريف التنمية المستدامة:

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة وقد كان للعمومية التي اتصف بها المفهوم دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل كل الحكومات تقريبا تتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات سياسية مختلفة جدا تجاه الاستدامة، حيث تم استخدام المبدأ لدعم وجهات نظر متناقضة كليا حيال قضايا بيئية مثل التغير المناخي والتدهور البيئي اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا، للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والمحامين، والفلاسفة. ولذا يبدو أن التوافق بين وجهات النظر تلك بعيد المنال.

كذلك وبالنظر إلى أن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل

تجسير الفجوة بين العرض والطلب إلى حد ما، فإن هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعروض منها الجوانب المتجددة وغير المتجددة من الحياة الإنسانية- هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة. ولكن كيف يمكن الدمج بين المطالب والموارد؟ إن هذا السؤال أو على وجه التحديد الإجابات على هذا السؤال هي التي تنتج معاني وتعريفات متنوعة ومتنافسة للتنمية المستدامة، وذلك لان مسألة كيفية دمج المطالب والموارد يمكن أن يجاب عليها بعدة وسائل مختلفة، وذلك تبعا لاختلاف رؤى أطياف الفكر البيئي حيث هناك من جهة كتّاب يحاولون تعديل جانب الموارد من العلاقة بينما يقف في الجهة الأخرى كتاب يركزون على تغيير جانب الطلب. [١٣]

ولذلك فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم. فمن الواضح أن علاقات القوة هي التي تصيغ المعاني واللغة التي يستخدمها الناس.

ولكن إذا نظرنا إلى الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات والتفسيرات المختلفة للتنمية المستدامة ،هذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين ٢٥ إلى ٥٠ سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي).ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. ويعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

والقضية هنا أن تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظريا منسجمة لكنها ليست كذلك في الواقع الممارس. كذلك فإن المبادئ الأساسية هي الأخرى مختلفة فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيس في التنمية الاقتصادية المستدامة تعتبر العدالة محور التنمية الاجتماعية المستدامة، أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.[١٤]

ثالثاً : دور التعليم في التنمية الاقتصادية في العراق:

هناك علاقة وثيقة وقوية بين التربية والتعليم والتنمية لأن هدفها ومحورها ووسيلتها هو الإنسان وغايتها هو تطبيق شريعة الله ونشرها والمحافظة على التراث والقيم العربية والإسلامية في عصر العولمة . ومما يؤكد الصلة والارتباط بين التعليم والتنمية ما يستقي من مبادئ وفلسفة المجتمع حيث أن التعليم يهدف إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس الافراد وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم والعادات والتقاليد وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه وحضارته وتراثه في مواجهة تحديات العولمة [١٥] .

والجانب الاقتصادي هو عنصر مهم من عناصر التنمية وأن التنمية الاقتصادية في علاقتها بالتعليم ربما تكون أكثر الأبعاد التي شغلت المهتمين بتناول العلاقة بين التعليم والتنميـــــــــــة، وقد يرجع ذلك إلى أن العلاقة بين التعليم من ناحية والتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية من ناحية أخرى أكثر وضوحًا وتحديدًا ، وربما كذلك في المقابل لأن التنمية الاقتصادية هي من أكثر الجوانب التي تشغل الإنسان لارتباطها بدخله ومستوي معيشته [١٦] .

وتوجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة ، والكوادر الفنية والإدارية ، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام ، و هذا لا يتحقق إلا من خلال التربية والتعليم ، وفي المقابل فإن التنمية الاقتصادية توفر رأس المال اللازم للإنفاق على التعليم . ويؤكد المتخصصون على إن التعليم العام يسعى إلى تزويد الطلاب بالمعلومات والمهارات والقيم التي تفيدهم في حياتهم العملية ، ويعمل علي تنمية العمليات العقلية لمواصلة التعلم ، ويزيد من قدرتهم علي أداء المهام والأعمال ، وعلي كيفية التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا وأدوات الإنتاج الحديثة[١٧] .

كما إن التقدم لم يعد مرتبطًا بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للأمة بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشرية حيث تعتمد الحضارة المعاصرة – وهي حضارة علمية وتكنولوجية – على أفكار وثقافة الناس ، ثم هي تتحول إلى عمل على أيدي الناس ، ومن ثم فإن التجديد يجد جذوره في تنمية العنصر البشري ، والتربية في مفهومها العام لا تزود بمهارات خاصة فحسب بل إنها أيضا تنمي اتجاهات إيجابية نحو ألوان خاصة من النشاط ، ونحو قيمة التربية ذاتها ، وأنه من المقبول أن تكون هذه الاتجاهات أكثر أهمية في دفع التنمية الاقتصادية، وأن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي عن طريق تنمية الثروة البشرية ورفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة [١٨].

وأن التربية هي الأداة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطالما أن التعليم في العراق يعاني من بعض المشكلات فإنه يمكن القول أن تلك المشكلات التي يعاني منها التعليم تنعكس آثارها السلبية على خطط التنمية فيها ، ولا يمكن بالتالي أن تحقق هذه الخطط أهدافها كاملة ، وإذا كان رجال الاقتصاد يقيمون ما تم إنجازه من خطط اقتصادية ، ويحاولون أن يرجعوا القصور في تحقيق أهداف الخطة إلى عوامل اقتصادية ، وإلى الزيادة السكانية غير المتوقعة ، فإنه يمكن القول أن أهم عامل وراء قصور خطط التنمية الاقتصادية ، في تحقيق أهدافها كاملة ، هو قصور في بعض جوانب التربية ، وينطبق ذلك على مراحل التعليم بصفة عامة ، وأن الصعوبة الأولى التي تواجه عملية التنمية تتعلق برأس المال البشري ، ولهذا يكون التقدم والتنمية بطيئة السرعة [١٩].

ومما سبق يمكن أن نؤكد على أهمية تحسين مستوى التعليم والربط بين التعليم ومناهجه من ناحية وحاجات ومتطلبات التنمية في المجتمع من ناحية أخرى. وأن دو التعليم في التنمية تستند على مبدأ زيادة الانتاجية في حالة التنمية البشرية اوتحقيق مستوى معين من الانتاجية كما هو في التنمية الاقتصادية، فالتعليم يرفع من مساهمة القوى العاملة في الناتج اضافة الى انه يكفل حد معين من الناتج من خلال توفير الايدى العاملة الماهرة الفنية والمدربة على احدث مناهج التدريب العملية[٢٠].

لذلك فإن دور ووظيفة اي نظام تعليمي ضمن اي تشكيلة اجتماعية واقتصادية لبلد ما تتحدد وفق اعتبارات وخصوصيات منها تلبية الاحتياجات من القوى العاملة الضرورية لانجاز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتهيئة واعداد الهيئات التدريسية والملاكات التدريبية لمستويات التربية والتعليم كافة وحسب التخصصات المطلوبة، تهيئة القوى العاملة عالية المستوى من النواحي العلمية والفنية المسؤولة عن التعامل مع العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والتطوير لمواجهة تحديات العصر

وفق حاجات البلد. ان الدور الذي يسهم به التعليم في النمو الاقتصادي يبدو واضحا من خلال المخرجات التي تدخل الى سوق العمل من مختلف الاختصاصات والمستويات التعليمية والتي كانت تساهم في عملية التنمية وزيادة الانتاج والانتاجية خاصة خلال عقد السبعينات

المحور الثاني: آثار التعليم على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق :

١- واقع التعليم في العراق :

تمتع النظام التعليمي في العراق بمستوى جيد من الاهتمام والتطويرخلال عقد السبعينات والثمانينات إذ حقق معدلات عالية للتعليم وعلى جميع المستويات قياسا بالنظم التعليمية الأخرى في المنطقة. ونتيجة لارتفاع الطلب على التعليم فقد حقق تطورا ملموسا في مراحله كافة، إذ حدثت تغيرات كبيرة في حجم وأعدادالمسجلين في مختلف المراحل الدراسية. حيث ضمن الدستور العراقي مجانية التعليم في كافة مراحله ومنذ سنة ١٩٧٤ فضلا عن مبدأ إلزامية التعليم الابتدائي ومحاولة مده إلى التعليم المتوسط[٢١].

أن النظام التعليمي في العراق حكوميا ولجميع المراحل الدراسية إذ تقوم الدولة بتوفير اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمسلتزمات التربوية، وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية. أن الفلسفة التربوية في البلد يتم تعزيزها ضمن إطار يتناول المحاور آلاتية[٢٢].

١- حق التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية ولجميع المواطنين.

٢- إلزامية التعليم الابتدائي ومحاولة مده إلى المرحلة المتوسطة.

٣- نشر التعليم بجميع فروعه.

٤- تحقيق مبدأ توفير فرص التعليم لجميع المواطنين بدون تمييز.

٥- ايلاء عناية خاصة لسكان المناطق الريفية والنائية.

٦- تشجيع التفوق والإبداع في سائر الأنشطة الفكرية والعلمية والفنية.

٧- العناية بالمتميزين من الطلاب والتربية الخاصة لبطيئي التعلم

٢- تطور الانفاق على التعليم في العراق :

ويعد الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في اي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الانتاج وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة انتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي(٢٣)،

وعليه فإن أداة التنمية هي أن يكون الانسان العراقي قادرا على خدمتها والتأثير فيها والمشاركة في الانتاج وتقدم المجتمع، إذ تشير البيانات المتاحة بان معدل النمو لهذا الانفاق قد بلغ (٢١,٧%) خلال المدة ١٩٧٠-١٩٨٠. وتشير المؤشرات بأن نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي قد بلغت(٢٢,٢%) لسنة ١٩٩٠ مما يؤشر تأثير الحرب والحصار الاقتصادي على الانفاق على التعليم بالرغم من ارتفاع الاعداد المطلقة للارقام والتي تعكس التضخم الحاصل في الاقتصاد العراقي. إذ كانت ميزانية التعليم تمثل (٥,٢%) من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٧٠ انخفضت إلى(٤,١%) لسنة ١٩٨٠ وان الإنفاق على التربية كان يشكل (٦%) من الناتج القومي الإجمالي لعام(١٩٨٨-١٩٨٩). وعيه فان التخصصات المالية للتربية والتعليم قد تأثرت بشكل مباشر بعد عقد الثمانينات والزيادة المطردة للانفاق على التسليح العسكري بعد احداث حرب الخليج وفرض الحصار الاقتصادي على العراق حيث انخفضت إلى(٣,٣%) من الناتج القومي الاجمالي بعد عام ١٩٩٠ (٢٤)،

وأن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت الى (٤,٧%) و (٤,٨%) خلال السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ نتيجة للارتفاعات الكبيرة في اسعار النفط وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي فقد ادى ذلك الى ارتفاع نسبة الانفاق على التعليم الى (٤,٩%) ثم ارتفعت الى (٥,٩%) عام ٢٠٠٧. وقد حدث تطورا ايجابيا على امتداد عمر الدولة العراقية فيما يتعلق بتمويل النظام التعليمي . أن هذا الارتفاع كان اقل بالقياس الى المستوى العام و تعاظم الحركة الاقتصادية و الاجتماعية (٢٥)

في السنوات التالية تعاظم الريع النفطي ،و تعاظم معة نسبيا الانفاق على التعليم . وفي عقد السبعينات تعاظم الانفاق و ذلك لمواجهة متطلبات مجانية التعليم و الزاميتة كذلك متطلبات محو الامية الالزامي . غير ان حجم الانفاق بدا بالتراجع مع استمرار الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ثم ازداد الوضع سوءا بعد عا ١٩٩١(حرب الخليج الثانية مع استمرار الحصار الدولي) في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تحولت اعداد من المدارس الى مخازن للاسلحة و مع بدء الحرب و انهيار النظام

السابق تعرضت المؤسسات التعليمية للنهب و التدمير . ووجد النظام التعليمي اول متنفس له عام ٢٠٠٤ حيث اسهمت اليونيسيف مع وزارة التربية في تقويم وضع التربية و التعليم و قام البنك الدولي قبل ذلك أي في عام ٢٠٠٣ بوضع تقديرات مشتركة لاعادة الاعمار في عام ٢٠٠٣ ،و مع الاستقرار النسبي للاوضاع عام ٢٠٠٥ تحسن نصيب تخصيصات وزارة التربية لتبلغ نسبة الموازنة الجارية الى الموازنة الاستثمارية للتربية (٢,٥%) من الموازنة الجارية لعام ٢٠٠٥ ثم ارتفع في عام ٢٠١٥ ليصل الى (٩,٦%) من الموازنة الجارية كما يتضح من الجدول (١) الذي يبين تطور الانفاق التعليمي في العراق. حيث كانت نسبة الموازنة الجارية للتربية من مجموع الموازنة الجارية للعراق قد بلغت مانسبتة (٣١,٨%) عام ٢٠٠٥ وارتفعت لتصل الى (٦٢,٠٨%) عام ٢٠١٥ ، اما نسبة الموازنة الاستثمارية للتربية من مجموع الموازنة الاستثمارية للعراق فقد كانت (٢,٥٠٢%) عام ٢٠٠٥ وانخفضت الى (٠,٩٥%) لعام ٢٠١٥ أما نسبة الموازنة للتربية اجمالاً من مجموع الموازنة العامة للعراق فقد كانت (٣٠,٠٥%) لعام ٢٠٠٥ ثم انخفضت الى (١٣,٢٣%) لعام ٢٠١٥ . و يلاحظ ان ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير ما يعني ان النسبة الاعلى تنفق كرواتب و اجور اما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى الا بالقليل.

لقد ارتفعت الموازنة الجارية للتربية على نحو متصاعد وواضح الا ان الموازنة الاستثمارية ظلت في حدود متواضعة بل انها انخفضت الى (٠,٢٤%) عام ٢٠٠٨ و هو مؤشر يفصح عن ضالة حجم الموازنة كما يؤشر حقيقة ان ما سينفذ من مشاريع سيكون محدودا ايضا .

جدول (١) تطور الانفاق التعليمي في العراق

السنة	الموازنة الجارية للعراق	الموازنة الاستثمارية للعراق	نسبة الموازنة الجارية للتربية من مجموع الموازنة الجارية للعراق	نسبة الموازنة الاستثمارية لتربية من مجموع الموازنةالا ستثمارية للعراق	نسبة الموازنة للتربية اجمالاً من مجموع الموازنة العامة للعراق	نسبة الجارية الى الاستثمارية للتربية %
٢٠٠٥	١٩٠٢٦٨٠٠	١١١٨٣٠٠٠	٣١,٨	٢,٥٠٢	٣٠,٠٥	%٢,٥

٢٠٠٨	٤٤١٩٠٧٤٧	٩٢٧٢٠٠٠	٣٥,٩	٠,٢٣	٣١,١٩	%٠,٢٤
٣٠١٢	٣٣٢٣٢٦١٠٣	٢٦٣٣٦٥٦٢	٥٨,٠٢	١,٣	٣٧,١٧	%٢,٩
٢٠١٤	٥٨٦٢٥٢٣٤	٢٤٩٣١٢٣٢	٢٣,٤٨	١,١٦	١٩,٩٥	%٦,٦
٢٠١٥	٥٨٦٢٥٢٣٤	١٥٦٧١٢٢٧	٦٢,٠٨	٠,٩٥	١٣,٢٣	%٩,٦

جدول (٢) حصة الطالب و المدرسة من الموازنة الجارية و الاستثمارية

السنة	الموازنة الجارية للتربية	عددالطلاب	عددالمدارس	حصة الطالب من الموازنة الجارية (١/٢)	حصة المدارس من الموازنة الجارية (١/٣)
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٦٠٥١٣٥٠٠٠	٥,٤٥٦,١٣٨	١٥٧٥٤	٩,٠١	٠,٠٢٦
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٥٨٩٧٢٠٠٠	٥,٥٩٨,٣٦٨	١٦٨٥٧	٣,٥٢	٠,٠١١
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٩٢٨١١٢٠٠	٥,٨٥٤,٩٤٩	١٧٣٩٠	٣,٠٣٦	٠,٠٠٩
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٣٧٦٦٠٠٠٠	٦,١٥٦,٨١٠	١٧٩١٦	٤,٤٧	١,٣٠

ان مؤشرات التطور الكمي مهمة اذا اخذنا بالاعتبار حجم الدمار الذي لحق بالنظام التعليمي تعد متواضعة فضلاً عن كلمة مثل (مدرسة) قد لا تعني المدرسة بالصورة التي نعتقد انها تحقق الشروط و المتطلبات الانسانية و التربوية .كذلك نلاحظ ان هناك تذبذبا في حصة المدارس في السنوات المؤشرة بينما تتصاعد حصة الطالب و هو امر يتطلب درجة كافية من الموازنة ، حيث كانت حصة الطالب من الموازنة الجارية للعام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مانسبتة (٩,٠١%) ثم ارتفعت الى (٤,٧%) للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ اما حصة المدارس من الموازنة الجارية فقد بلغت (٠,٠٢٦%) للعام الدراسي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ وارتفعت لتصل الى (١,٣٠%) للعام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كما هو موضح في الجدول (٢) الذي يبين حصة الطالب والمدرسة من الموازنة الجارية للتربية في العراق .

وان مشكلة النظام التعليمي بكل جوانبة قضية وطنية كبرى مع ملاحظة ان هذا النظام لم يكن موضع اهتمام منذ اكثر من ربع قرن و قد تعاظمت مشكلاتة في السنوات الاخيرة

و الواقع ان من الخطا الجسيم النظر الى التعليم بوصفة نظاما ينبغي ان يخضع للاعتبار المالي للدولة لان مستقبل المجتمع يتوقف علية كما ان اية زيادة في تمويلة تعد استثمارا للمستقبل اذا احسن التصرف فيها الى جانب ان الارقام بحد ذاتها قد تكون مضللة ،فزيادات الرواتب مثلا لا تعني التحسن في درجة الكفاءة بالضرورة . كذلك فان زيادة الانفاق على الطالب لا تقوم بالضرورة على قاعدة العدالة فهل ان ما يتفق على الطالب في مدرسة طينية بالريف يساوي الانفاق على مدرسة في حي حضري من احياء بغداد او البصرة .

٣-الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق:

شكل الانفاق على التعليم ما نسبته(١,١%) تقريبا من مجموع الانفاق ، فقد ارتفعت نسبة الانفاق على التعليم بنسبة ملحوظة بلغت (٤,٦%)خلال عام ٢٠١٥ قياسا بالعام السابق ويعود ذلك الى ارتفاع اجور الدروس الخصوصية واسعار المستلزمات الدراسية في السوق المحلية والى ارتفاع الاجور في الكليات الاهلية والبالغ(٢٣%) كلية اهلية في بغداد والمحافظات، وكذلك اجور الدبلوم والماجستير والدكتوراه على النفقة الخاصة، وكذلك اجور المدارس الخاصة(٢٦).

ولاتعكس سنوات البحث كفاءة بالتمويل التربوي الاستثماري، لا من حيث الحجم ولا من حيث نسب التنفيذ بل الاكثر من هذا تباين مايخصص للاستثمار التربوي خلال سنوات البحث بشكل حاد فبعد ان بلغ متوسط مايخصص للاستثمار خلال السنوات الثـــــــــــــــلاث الاولى (٢%) فقط ليتضاعف بشكل مفاجيء خلال السنوات الخمس المتبقية (٩%) وهو امر فوق الطاقة التنفيذية للوزارة مما انعكس سلباً على كفاءة التنفيذ فمثلاً بالصرف الفعلي والانجاز المادي ان تلك النسب جاءت فوق الطاقة التنفيذية له ولم يكن مستعداً لها ، ولهذا اعيدت مبالغ كبيرة من تلك التخصيصات مما حرم النظام التربوي من فرصة تحسين بنيته التحتية .لم تشهد المدة ٢٠٠٥- ٢٠١٥ تغيرا جوهريا او نقلة نوعية في الانفاق على التعليم في العراق، إذ يبين الجدول (٣) ارتفاع حجم الانفاق الحكومي التعليمي من(١,٢٣٩,٨٣٢) مليون دينار عام ٢٠٠٥ الى(٨,٨٩٦,٩٦٢) مليون دينار عام ٢٠١٥ بالأسعار الجارية وبلغت نسبة الانفاق على التعليم الى الناتج المحلي الاجمالي (٥,٢ %) لعام ٢٠٠٥ ثم وصلت الى (٧,٩%) لعام ٢٠١٠ في حين وصلت في عام ٢٠١٥ الى مايقارب (٢٩.١%) والسبب في ذلك يعود الى الاختلالات الهيكلية في بنية الموازنة التربوية وظروف موضوعية تتعلق بالعمل الميداني ، اما الاختلالات فهما

تدني نسبة مايخصص للموازنة الاستثمارية التربوية الى اجمالي الموازنة التربوية حيث الميل الدائم الى تضخم في الموازنة الجارية اذ لم يتعد نسبة الموازنة الاستثمارية طيلة السنوات العشر الـ (٦.٦%) من مجمل الموازنة التربوية العامة مما يجعل فرص نشر التعليم واعادة تصحيح البنية التحتية له ضئيلة جداً ، تضخم فصل الرواتب والاجور في الموازنة التربوية الجارية، وهذا هو الاختلال الثاني الى حد بلغ متوسط هذا الفصل خلال المدة ٢٠٠٥- ٢٠١٥ (٩٣ %) تاركاً البنود الاخرى كالمستلزمات السلعية والخدمية والصيانة ... الخ تتصارع على نسبة جد ضئيلة (٧ %) مما حد من قدرة الادارة التربوية في المناورة وايجاد فرص لتحسين نوعية التعليم واصلاح بنيته من مختبرات ووسائل تعليمية وغيرها . اذ استمر هذا القيد وافقد الموازنة التربوية القدرة على الاستجابة للتغيرات ذات العلاقة بالعمل التربوي كالتغطية المختبرية الحديثة او ادخال التقنيات المعاصرة (الحاسوب والمعلوماتية) . اما الظروف الموضوعية فتتمثل بطريقة او اسلوب اعداد الموازنة الذي بقي رهين التوقعات والتخمينات المحسوبة على اساس السنوات السابقة لهذا لم تستطع الادارة التربوية عند انفاق تلك الموازنة تحسين البنية التربوية بل على العكس ارتفع الازدواج الثنائي لكافة المراحل(٢٧) .

جدول(٣) الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه والانفاق على التعليم في العراق

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	*معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي(٢) -----	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(٣)الانفاق على التربية والتعليم (٤)*نسبةالانفاق على التربية والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(٥)	الانفاق على التربية والتعليم (٤)	*نسبةالانفاق على التربية والتعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي(٥
٢٠٠٥	٦٥,١٤٠,٢٩٣,٦٨٨	------	٢٣,٥٠,٢	١٢٣٩٨٣٢	%٥,٢
٢٠٠٧	٨٨,٨٤٠,٠٥٠,٤٩٧	٤٨,١٤	٣,١٢٥٠٦	٧٦٥٤٣٢٤	%٦,٦
٢٠٠٨	١٣١,٦١٣,٦٦١,٥١٠	١٥,١٦٠	٤,٥١٣,٠	٧٧٥٤٣٢١	%٦,٧
٢٠٠٩	١١١,٦٦٠,٨٥٥,٠٤٣	٢٤,٠٥	٣,٧٢٥,٧	٧٨٦٩٧٦	%٧,١

٢٠١٠	١٣٨,٥١٦,٧٢٢,٦٥٠	٣٤,٠٩	٤,٤٨٧,٤	٧٩٣٢٥٦٧	%٩,٧
٢٠١١	١٨٥,٧٤٩,٦٦٤,٤٤٤	١٧,٣٦	٥,٨٣٩,٣	٨٠٩٦٥٣٢٢	%١١,٩
٢٠١٢	٢١٨,٠٠٠,٩٨٦,٢٢٣	٦,٦٤	٦,٦٥٠,٢	٨٥٤٣٢٣٢	%١٥,٧
٢٠١٣	٢٣٢,٤٩٧,٢٣٦,٢	٨,٣٨	٦,٨٨٢,٤	٨٨٩٦٧٦٥	%١٩,١
٢٠١٥	٢٢٣,٥٠٨,٠٩٤,٦٨٣	٧,٣٢	٦,٤٢٠,٤	٨٨٩٦٩٦٢	%٢٩,١

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

١-إن النظام التعليمي في العراق حكوميا ولجميع المراحل الدراسية إذ تقوم الدولة بتوفير اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية والمسلتزمات التربوية وأنشئت في الآونة الأخيرة عدد من الكليات الأهلية في مرحلة التعليم العالي والتي يشارك في تنفيذها المنظمات المهنية.

٢-يعد الإنفاق على التعليم استثمارا في البشر يساهم في تحقيق النمو والتطور في اي بلد كان، إذ يعد الفرد الجاهل عبء على الدولة، في حين يساهم الفرد المتعلم في زيادة الانتاج وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة من خلال بناء قاعدة انتاجية بالتعليم، وعند تحقيق فرص العمل المناسبة لهذه القاعدة فإنها ستساهم في زيادة الناتج القومي.

٣-لقد التزمت الدولة العراقية وفق مبادئ الدستور العراقي ٢٠٠٥، بتوفير فرص التعليم وبشكل متساوي لجميع العراقيين. وخلال العقدين الاخيرين، تعرض التعليم في العراق، إلى تدهور طال جميع مرافق العملية التعليمية، مما يتطلب وقفة حقيقية وجادة تضمد الجراح وتسرع في عمليات الصالح، لتحقيق ألاهداف ذات الصلة بإستراتيجية الصالح الاقتصادي.

٤-توجد علاقة جدلية تبادلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، حيث إن التنمية الاقتصادية تتطلب توفير العمالة الماهرة ، والكوادر الفنية والإدارية ، وتغيير العادات اليومية والقيم والاتجاهات نحو التخطيط والمستقبل والعمل وإتقانه وقيمة الوقت والالتزام

٥-ان ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير ما يعني ان النسبة الاعلى تنفق كرواتب و اجور اما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى الا بالقليل القليل . و هو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم و بنية الدولة.

٦-هناك علاقة وثيقة مابين التعليم والبطالة والتعليم والفقر حيث ان ناتج التعليم في العراق تغلب عليه ثلاث سمات هي : تدني التحصيل المعرفي ، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية ، واطراد التدهور فيه، واصبحت العملية التعليمية لاتخدم سوق العمل بل تساهم في تفاقم مشكلة البطالة ، كذلك الحال بالنسبة للفقر حيث هناك تفاوت مابين الذكوروالاناث ومابين الريف والمدينة.

٧-نلاحظ علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي و انخفاض نسب الاتحاق اي ان نسب الاطفال الملتحقين تقل كلما ارتفع السلم الدراسي وعلى المستوى الافقي (بحسب فئات الدخل) ترتفع النسب باتجاة الاغنى . من زاوية اخرى تكشف اسباب عدم الالتحاق بالمدارس اي الفئات العمرية (٦-١٩) سنة عن تاثير الفقر المباشر او غير المباشر على الموقف من الالتحاق بالدراسة .

التوصيات:

١-يجب ان تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية لغرض تقليل نسبة الامية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان

٢-أن توفر الأموال والمرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله.

٣-أن يكون محور التوسعات والإصلاحات في نظام التعليم العام في المدارس الابتدائية والثانوية الفعالة.

٤-جذب المعلمين والمعلمات ممن يتميزون بقدرات فكرية واجتماعية فائقة من الطراز الأول وذلك بدفع رواتب مجزية لهم ،وتحمل نفقات توفير التقنية في المدارس ، وتدريب المعلمين والإداريين تدريباً فعالاً.

٥-يجب على الحكومة ان تحاول امتصاص البطالة بتشغيل افراد منتجين ومؤهلين غير أن ذلك لا يكفي للقضاء على البطالة، ايضاً السياسة الاقتصادية يجب ان تعتمد على توزيع الثروات بالتساوي على كافة افراد المجتمع وليس حصرها بيد أشخاص معينين يوزعونها في إطار المحسوبية والمنسوبية والمحزوبية، أي الانتماء إلى أحزاب معينة، فضلاً على القضاء على انتشار الفساد الذي استنزفه الثروات العراقية.

قائمة المصادر

١-أبو العينين ، علي خليل ،التربية الإسلامية والتنمية ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد٢٢ ، السنة السابعة ،الرياض ،١٩٨٧.ص ٣٤

٢-الشبيبي ، عبد الحميد ، باسمة محمد صادق واسيل عوض ، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع إشارة الى تجربة كوريا الجنوبية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة الموارد البشرية ، قسم سياسات التشغيل ، ٢٠٠٦.ص٥٥

٣-الجوهري ، محمد وآخرون،علم اجتماع التنمية ، القاهرة ، دار الهلال للطباعة والتجارة،١٩٨٤.ص٦٧

٤-العتيبي ،عبد المحسن سعد ، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية ، مجلة التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة، ١٩٩٥.ص٨٩

٥-النوري ،عبد الغني ، أتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، قطر ، الدوحة ، دار الثقافة ، ١٩٨٥ ص.٧٨

٦-الطنطاوي ، أحمد عابد ، إشكالية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية ، التربية والتنمية ، العدد ٨ ، القاهرة ، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، ١٩٩٥.ص٩٦

٧- العلوان ،علاء الدين ، نحو رؤية مشتركة للتربية في العراق ، وزارة التربية، ٢٠٠٤.ص٤٥

٨-العكيلي ، طارق ، انعكاسات النمو الكمي والنوعي على التنمية ، ندوة التنمية البشرية في العراق ، جمعية الاقتصاديين العراقين ،١٩٩٤. ص٨٨

٩-الكواز ،احمد ،السياسات الاقتصادية وراس المال البشري،ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول" العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمارالبشري"، اكتوبر ٢٠٠٢.ص٧٦

١٠-الربيعي ، محمد ، هل من ضرورة لاصلاح التعليم العالي في العراق، شبكة العلماء العراقيين في الخارج، جامعة دبلن، ايرلندا، ٢٠١١.ص٧٧

١١-العلاق ،مهدي محسن وآخرون،وطأة الفقر من منظور النوع الاجتماعي(ورقة خلفية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق،٢٠٠٨.ص٥٦

١٢-الزبيدي، علي و اخرون، التربية و التعليم و الفقر في العراق ، ورقة اعدت لاغراض مشروع وضع استراتيجية للتخفيف من الفقر ، تشرين اول ٢٠٠٨.ص٣٤

١١-القزيوني ،محمد قاسم ،إدارة الأفراد ،جمعية عمال المطابع التعاونية ،عمان ،الأردن ،١٩٨٤.ص٦٧

١٢-ألنجفي ، سالم ، التنمية البشرية في الوطن العربي الأوضاع الراهنة ومأزق المستقبل، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠١.ص٨٩

١٣-البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ص.٦٧

١٤-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامه للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي،٢٠١٤.ص٢١

١٥-اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر، البنك الدولي، تحليل الفقر في العراق،ج١،النتائج الرئيسية ٢٠١٠ ص.٦٧

١٦-البنك الدولي، الانفاق على التعليم،التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨.ص٣٥

١٧-بامشموس ، سعيد ، ونور الدين عبد الجواد ، التعليم الابتدائي – دراسة منهجية ، ط ١، الرياض ، دار الفيصل الثقافية،١٩٨٠.ص٩٩

١٨-تصريح النائب الزاملي في جريدة الصباح ، العدد(١٧٨٤) ، ٣٠ ،ايلول، ٢٠٠٩.ص٦٦

١٩-حمزة، كريم محمد ، التعليم في العراق، ورقة للمناقشة ، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠.ص٧٨

٢٠-خلف ، فليح حسن ، اقتصاديات التعليم وتخطيطة، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الاولى، اربد،الاردن،٢٠٠٦ .ص٣٤

٢١-جواد، هاشم ، مقدمة في العراق الاجتماعي ، بغداد، مطبعة المعارف ،١٩٨٨ص.٨٩

٢٢-دويكات ، خالد عبد الجليل ، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين،جامعة القدس المفتوحة، فلسطين،٢٠٠٧.ص٦٧

٢٣-رشاد ، عبد الناصر محمد ، التعليم والتنمية الشاملة ، دراسة في النموذج الكوري ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربي، ١٩٩٧.ص٥٤

٢٤-زيتون ، محيا ، حول عيوب الاحصاءات التربوية، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة و ثقافة السوق ، بيروت، مركز دراسات الوحدة ، ٢٠٠٥.ص٧٨

٢٥-شرقي ، ساجد، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع ،مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، العدد العاشر ، ٢٠٠٨.ص٨٩

٢٦-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، الامارات العربية المتحده،٢٠١٤.ص٩١

٢٧-عبود ، عبد الغني ، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار.الطبعة الأولى،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، ١٩٩٢.ص٣٥